"انتشار الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير وتفاقم النزاعات في الساحل الإفريقي"

كلمة الأستاذة الدكتورة فاطمة الزهرة فيلالي
رئيسة لجنة تكوين دكتوراه طور ثالث "إدارة النزاعات وبناء السلم

ترجمة: جليلة شريفة بلقايد

في إطار لجنة تكوين دكتوراه طور ثالث تخصص "إدارة النزاعات وبناء السلم"، رأى الفريق البيداغوجي من الإفادة بمكان تقديم ملف للدراسة والتفكير في انتشار الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير لصالح الباحثين وطلبة الدكتوراه من أجل تحسين تكوين الطلبة.

بالرغم من بداهة أهمية ومركزية هذا الموضوع في هذا الاختصاص، غير أنهما يستحقان مقاربة وتحاليل أعمق وأكثر تجريبية، ليس فقط بالنسبة لأنواع الأسلحة لكن أيضا بالنسبة إلى المنطقة الجغرافية المستهدفة، لاسيما، في هذا الصدد الساحل الإفريقي الذي أصبح منذ عدة عقود منطقة نزاعات شديدة في القارة.

يتفق المختصون (محللون ودبلوماسيون والخبراء المدنيون والعسكريون) على أنه حتى وإن كان تواجد وتوافر الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير ليس أصل النزاعات والنشاطات الإجرامية فهي تساهم في تعميمها وتعميم قبولها في القارة عامة وفي الساحل خاصة. كما سيتمحور يومنا الدراسي حول هذه العلاقة المعقدة والجدلية بين تواجد الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير والنزاعات. أكيد أن تداول الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير يغذي ويفاقم النزاعات وتشجع بدورها هذه الأخيرة، كعامل جذب، الانتشار مغويا في سياقه

مختلف البائعين والمهربين. كذلك، تساعد الأسلحة المقاتلين في إشعال معارك ومواصلتها وتدفعهم خاصة إلى رفض كل تسوية والبحث عن سلام متفاوض ودائم.

الجديد الذي يجب تسجيله فيما يخص هذه المسألة هو تضاعف الفاعلين المتورطين في المتاجرة بالأسلحة واستعمالها. بالموازاة مع مجال النزاع التقليدي الذي تتواجه فيه القبائل والإثنيات والشعوب منذ أجيال وبالنسبة للبعض بصفة لامتناهية، تضاف النشاطات الإجرامية المتعلقة بالإتجار بكل أنواعه والتهريب وكذلك الإرهاب مما أدى الى تفاقم هذه المصفوفة الأزمات الممتدة والمتجذرة للنزاعات العسكرية ويحافظ على التقلبات السياسية ويعمم مناطق اللاقانون التي تهيئ لإفلاس الدولة وهياكلها.

وبعد سقوط نظام القذافي والاستيلاء على مخازن الأسلحة كان له تأثير في انتشار واسع للأسلحة الشيء الذي دفع البائعين والمهربين ذوي الأصول والجنسيات المختلفة، تساعد المقاتلين الإرهابيين والجماعات غير الشرعية للقيام بمعارك ومواصلتها وتدفعهم خاصة لرفض كل وساطة وبحث عن سلم وتسوية ومفاوضات دائمة.

يتسبب الإتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير وبذخيرتها في معاناة شديدة لسكان المنطقة الساحلية: عصابات مسلحة منتمية إلى الإيديولوجية الإسلاموية، ترهب أحياء المدن والقرى، ومتمردين منظمين في ميليشيات تهاجم القوات الحكومية والقوات التابعة للأمم المتحدة أو للمنظمات الجهوية، وأباطرة المخدرات تقتل شرطيين وعساكر لتزدهر نشاطاتهم الإجرامية بينما جماعات خارجة عن القانون تختطف قوافل المساعدات الإنسانية وتمارس الإتجار بالبشر.

يطرح تواجد الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير تحديات أمنية عظيمة على الحكومات وممثلي المجتمع المدني على الصعيد الداخلي وعلى المجتمع الدولي (مؤسسات سياسية وعسكرية) ككل. علينا التنويه إلى أن هذا الواقع شبه العالمي خطير بوجه خاص على الساحل

لأن آثاره السلبية متناسبة عكسيا مع متانة الدول ومؤسساتها ومع النجاعة العملياتية لمصالحها الأمنية.

أصبحت الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير في متناول كل من يرغب اقتناءها لأنها منخفضة التكلفة نسبيا وسهلة النقل والاستعمال. حقا، كما ذكرنا سالفا، توافر هذه الأسلحة لا يخلق الأزمة ولا يثير نزاعات لكن العنف المسلح المعمم يجعلها أكثر شدة وأكثر سفكا وأطول، كما أنه يزيد من الإحساس باللاأمن الذي بدوره يرفع من طلبيات لاقتناء الأسلحة ويساهم في ارتفاع نقلها غير الشرعي. يقدر ممثل الأمين العام للأمم المتحدة أنه توجد في ليبيا وحدها بين 150.000 و200.000 طن من الذخيرة خارج الرقابة وعشرين مليون سلاح التي "قد تتطلب ربما جيل لالتقاطها" (الوطن 2020/02/19).

من جهة أخرى، نعلم أن حقبة ما بعد الحرب الباردة شهدت نقص ملحوظ في الصراعات ما بين الدول وتعميم شبه عام للنزاعات الداخلية، التي ترجع أسبابها إلى الاحتجاجات ضد النظام السياسي القائم وإلى التمرد الانفصالي ذو مصفوفة إثنية أو لغوية، وإلى إيديولوجية جهادية. تنفذ أغلب النزاعات أساسا باستعمال الأسلحة الخفيفة من قبل حركات مسلحة، وحركات متخصصة في الجريمة المنظمة والإرهاب.

من هذه الملاحظة، تظهر جدية الاهتمام بمسألة انتشار الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير، إذا كان هدفنا هو فهم النزاع في الساحل. تتعلق الإشكالية المطروحة في نفس الوقت بحيازة أو تواجد الأسلحة وطبيعتها وخصائصها وأدائها، زيادة إلى توافرها.
بالفعل، يظهر أن العلاقة تكلفة-منفعة-فعالية الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير تفوق كل الأنواع الأخرى من الأسلحة التقليدية. يسجل أيضا أن هناك نتيجة خبيثة من التسهيلات المالية والسياسية والسيكولوجية الحالية المقدمة لحيازة واستعمال الأسلحة مع تشجيع هذه الممارسة فقط في إطار العنف المسلح ذو الطابع السياسي. لكن يستنكر لحيازة واستعمال الأسلحة ويحاول حظرها في الإطار الإرهابي والإجرامي. بيد أن، لتواجد الأسلحة،

بغض النظر عن استعمالها أو بالتحديد تبرير تواجدها، أثر سلبي على المجتمع ككل لأنها تعمم وتعمق العنف المجتمعي وتساهم في ازدهار اقتصاد الحرب على حساب النشاطات القانونية.

نظرا لما سبق، يسهل التأكيد أن انتشار الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير تغذي طموحات عدوانية وتضفي شرعية على الحرب لحل الأزمات بدلا من التفاوض أو استعمال أي طريقة سلمية أخرى، دون أن يكون هذا الانتشار السبب الأصلي في ذلك. لكن علينا التذكير في هذا الموضوع أنه أصبحت حيازة الأسلحة الخفيفة في إطار خاص متوطنة في إفريقيا بصفة عامة وفي الساحل بصفة خاصة منذ عدة عقود. لكن، لا تؤدي حيازة الأسلحة تلقائيا إلى نزاع شديد وعلى نطاق واسع. يقتني العديد من السكان سلاح لاستعماله في ضمان أمنهم، وأمن عائلتهم وممتلكاتهم من بينها المواشي بالنسبة إلى الرعاة الحضريين والقبائل الرحل. استوجب هذا التحديد لتفادي الدمج بين الحيازة والنزاعات والنشاطات الإجرامية الخارجة عن القانون.

ستعرض مجموع هذه العناصر خلال هذا اليوم الدراسي لإبطال أو تأكيد فرضيتنا الأولية. العلاقة المعقدة بين الأسلحة الخفيفة وذات العيار الصغير وعودة أو استمرارية النزاعات في دول المنطقة: مالي والنيجر وبوركينافاسو وليبيا.

ستحلل الجوانب النظرية والمفاهيمية المتعلقة بإشكاليتنا على التوالي عبر مفهوم الانتشار على مختلف مستوياته (من أسلحة الدمار الشامل إلى الأسلحة التقليدية)، الاتجار بالأسلحة كواقع اقتصادي واجتماعي وخاصة اقتصاد الحرب وأثاره الكارثية على المجتمع أثناء وبعد النزاع وأخيرا وضعية الدولة المفلسة في الساحل في وجه الجماعات المسلحة.

سيتعلق الموضوع الثاني بتحليل تجريبي مخصص لنقل الأسلحة في الساحل وأثر توافرها على النزاعات الجارية وعلى الدول نفسها عن طريق الحالات المالية والليبية وكذا نتائج هذا اللااستقرار الجهوي على الأمن الوطني في الجزائر.

أخيرا، سيعالج المشاركون، في مرحلة ثالثة، الإجراءات والوسائل المتخذة إن لم تكن لوقف والقضاء على نقل تدفق الإمدادات بالأسلحة فللحد منه عن طريق:

- تحليل السياسات الوطنية المتخذة من قبل دول الساحل؛

- الجهود المبذولة من قبل المؤسسات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا؛

- الآليات المؤسسية والأدوات القانونية المعدة من قبل الأمم المتحدة لتنظيم تجارة الأسلحة ومكافحة النشاطات غير المشروعة المرتبطة بهذه التجارة.